



تفسير النصوص القانونية: قواعد تفسير الأنظمة واللوائح والتعاميم والعقود



تفسير النصوص القانونية: قواعد تفسير الأنظمة واللوائح والتعاميم والعقود

مقدمة:

حين يحتمل النص قراءتين تعمل المنشأة أحياناً بالقراءة الخاطئة، فتخالف شرطاً في الترخيص، أو تطبق تعميماً خارج نطاقه، أو تتمسك ببند تعاقدى يفسر في النهاية ضد من صاغه. تبني هذه الدورة من كور كونسبت مهارة تفسير النصوص القانونية لدى المحامين والمستشارين في الجهات التنظيمية والمنشآت الذين يقرؤون الأنظمة واللوائح التنفيذية والتعاميم والعقود. وتتناول تدرج القواعد القانونية، ومناهج التفسير اللفظي واللغوي والمنهجي والغائي والتاريخي، وقواعد التفسير وقواعد حسم التعارض، وتنتهي بإعداد كل مشارك رأياً قانونياً تفسيرياً مسبباً في نص متنازع عليه من ملف قضية.

أهداف الدورة:

- ترتيب النصوص المتزامنة وفق موقعها في تدرج القواعد القانونية وبيان سبب امتناع الأدلة الأدنى عن مخالفة الأعلى
- تطبيق مناهج التفسير اللفظي واللغوي والمنهجي والغائي والتاريخي على الصياغة ذاتها وتسبب القراءة المختارة
- حسم التعارض الظاهري بين النصوص وسد الفراغ فيها بقواعد تقديم الأعلى والخاص يقيد العام واللاحق ينسخ السابق والقياس
- تفسير اللوائح التنفيذية والتعاميم والأدلة الإرشادية والتعريفات والإحالات في حدود النص المفوض الذي صدرت بناءً عليه
- تفسير بنود العقد بالبحث عن النية المشتركة وقراءة العقد كوحدة واحدة وتفسير الغموض ضد من صاغه واختبار النتيجة على الصياغة المحيطة
- إعداد رأي قانوني تفسيري مسبب يعرض النص المتنازع عليه والقراءات المتنافسة وقواعد التفسير المطبقة ونتيجة مدافعا عنها

الفئة المستهدفة:

- المحامون في الإدارات القانونية الداخلية الذين يبينون للإدارة معنى النصوص النظامية والتعاقدية ونطاقها
- المستشارون القانونيون الذين يجيبون عن استفسارات التفسير الواردة من وحدات الأعمال ومجالس الإدارة والأطراف المقابلة
- موظفو الجهات التنظيمية الذين يصوغون القواعد التنفيذية والتعاميم والأدلة ويطبقونها ويشرحونها
- مستشارو الامتثال الذين يحولون صياغة القاعدة إلى ضوابط داخلية ويدافعون عن قراءتهم لها
- صائغو التشريعات والسياسات الذين يحتاجون إلى توقع الطريقة التي سيفسر بها نصهم

محاوَر الدورة:

اليوم 1: أهمية التفسير وتدرج القواعد القانونية

- تشريح نزاع التفسير: الغموض والإبهام والإغفال والتناقض
- هرم تدرج القواعد: الدستور والنظام واللائحة التنفيذية والتعميم والسياسة الداخلية
- اختبار نص التفويض: هل بقيت الأداة الفرعية في حدود الصلاحية المفوضة
- قاعدة لا اجتهد مع وضوح النص: متى لا حاجة إلى التفسير ومتى يتعذر تجنبه
- مسح مخاطر التفسير في محفظة نموذجية من الأدوات التنظيمية

اليوم 2: مناهج التفسير وقواعد تفسير النصوص

- المنهج اللفظي واللغوي: المعنى المعتاد وتركيب الجملة وأثر علامات الترقيم
- القاعدة الذهبية واستثناء العبث من المعنى الظاهر
- قاعدة العلة والتفسير الغائي: القراءة باتجاه العلاج الذي قصده المشرع
- المنهج المنهجي والتاريخي: موقع النص وبنية وتطوره
- القواعد النصية: قاعدة الجنس الواحد وذكر الشيء ينفي ما عداه ومعنى اللفظ من قرائنه وإعمال الكلام أولى من إهماله

اليوم 3: تفسير اللوائح والتعاميم والتعريفات والإحالات

- شبكة قراءة اللائحة التنفيذية: النص المفوض ومادة النطاق والأحكام الانتقالية
- التعاميم والأدلة الإرشادية والأسئلة الشائعة: الوزن الإقناعي مقابل الحجية النافذة
- تحليل مادة التعريفات: يقصد به مقابل يشمل والمصطلحات المعرفة وتمدد النطاق
- خريطة تتبع الإحالات بين المواد المتسلسلة والجداول والملاحق
- تفسير الاستثناءات والقيود تفسيراً ضيقاً: عبء الإثبات واختبار النطاق

اليوم 4: التعارض والفراغ وتفسير العقود والأعمال التحضيرية

- شجرة قرار قواعد التعارض: تقديم الأعلى والخاص يقيد العام واللاحق ينسخ السابق
- سد الفراغ بالقياس والمبادئ العامة وقراءة النصوص المتحدة في الموضوع معا
- تفسير العقد: النية المشتركة وقراءة العقد كوحدة واحدة وتفسير الغموض ضد من صاغه
- الأعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية وتاريخ التشريع وسائل خارجية للتفسير
- قائمة تحقق لصياغة تمنع الغموض مستخلصة من نزاعات التفسير المتكررة

اليوم 5: تطبيق على ملف قضية والرأي القانوني التفسيري المسبب

- عرض ملف القضية: شرط ترخيص متنازع عليه وتعميم وبند توريد
- مصفوفة القراءات المتنافسة: الحجج النصية والبنوية والغائية جنباً إلى جنب
- صياغة الرأي القانوني التفسيري المسبب: المسألة والنص والقراءات والقواعد والنتيجة
- قسم الحجة التفسيرية في مذكرة مقدمة إلى هيئة تحكيم أو جهة تنظيمية
- الدفاع عن الرأي أمام هيئة من الزملاء تؤدي دور جهة الفصل

المهارات التي ستكتسبها:

- تحليل تدرج القواعد القانونية
- اختيار قواعد التفسير والترجيح بينها
- القراءة الغائية للنصوص
- حسم تعارض القواعد
- اختبار حدود التفويض في الأدوات الفرعية
- تفسير العقود
- تقييم الوسائل الخارجية للتفسير
- كتابة الرأي التفسيري

لماذا تحضر هذه الدورة:

- العودة برأي قانوني تفسيري مسبب في نص متنازع عليه جرى اختباره أمام هيئة من الزملاء
- بيان سبب رجحان قراءة للقاعدة على أخرى أمام الإدارة مع قواعد التفسير التي تسندها
- كشف التعاميم والأدلة التي تتجاوز النص المفوض قبل العمل بها
- مقارنة ممارسات التفسير مع مستشارين وموظفين تنظيبيين من قطاعات المال والطاقة والصحة والاتصالات والجهات العامة

الخاتمة:

يحول تفسير النصوص القانونية المنضبط الجملة المتنازع عليها إلى موقف يمكن الدفاع عنه. تنتقل الدورة من تدرج القواعد ومخاطر القراءة الخاطئة، إلى مناهج التفسير اللفظي واللغوي والمنهجي والغائي والتاريخي والقواعد النصية، ثم إلى اللوائح التنفيذية والتعاميم والتعريفات والإحالات، وصولاً إلى قواعد حسم التعارض وسد الفراغ وتفسير العقود والأعمال التحضيرية. يطبق المشاركون هذه الأدوات في اليوم الأخير على ملف قضية ليعدوا رأياً قانونياً تفسيرياً مسبباً. وتشرح الدورة مبادئ عامة ولا تعد استشارة قانونية.